المملكة المغربية
وزارة الشباب والثقافة والتواصل
قطاع الشباب

Royaume du Maroc
Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication
Département de la Jeunesse

قضايا الشباب

- الشباب والمشاركة السياسية
- الشباب والهجرة
- الشباب ومواقع التواصل
- الشباب والتطوع
- الشباب والفعل الثقافي
- النظام القانوني لمؤسسات الشباب

دورية علمية سنوية تعنى بشؤون الشباب
تصدر عن وزارة الشباب والثقافة والتواصل
(قطاع الشباب)

2

2025

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

سؤال المشاركة السياسية للشباب
في وضعية إعاقة :
مكامن الضعف ومداخل الإصلاح

سفيان أملال

دكتور في القانون العام بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

مقتصد بوزارة التربية الوطنية و التعليم الأولي و الرياضة

مقدمة

لا يختلف اثنان في كون مسألة الإعاقة[1] حظيت باهتمام خاص في الدستور المغربي لسنة 2011، وذلك من خلال التنصيص على منع التمييز على أساس الإعاقة، ودسترة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة؛ فتصدير الدستور الجديد يؤكد على التزام المملكة حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان. كما نص الفصل 34 على أن تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع [2].

فضلا عن ذلك، فقد أكد المغرب بتصديقه على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في 08 أبريل 2009، على الالتزام التام بترسيخ مسلسل المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة؛ دون أن نغفل ما يشكله البرنامج الحكومي من دفعة إضافية بتكريسه لسياسة إرادية تهدف إلى النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة وبأسرهم وبتطوير أشكال وآليات التدخل والعمل من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية الدامجة، وتحيين البحث الوطني حول الإعاقة وإصدار القانون الإطار رقم 97.13 [3] المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، وتفعيل خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي (صندوق دعم التماسك الاجتماعي سابقا).

وفي هذا الإطار أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة العديد من البرامج المهيكلة التي ينتظر أن تحدث تطورا نوعيا في مقاربة قضية الإعاقة ببلادنا، حيث تم إصدار القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بتعزيز بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6444 بتاريخ 19 ماي 2016 ويتضمن هذا القانون عدة أحكام تهم تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى حقوقهم الأساسية في مجالات التربية والتعليم والوقاية والرعاية الصحية والتكوين والاندماج المهني والولوجيات والمشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية [4] .

ومن ثم، لم تعد مسألة الاهتمام بالشباب، ظاهرة محلية وإقليمية، بل أضحت ظاهرة عالمية لما للشباب -باعتبارهم شركاء الحاضر، وكل المستقبل- من دور بارز، ومميز في دعم مسيرة المجتمع، وتفعيل العملية التنموية الشاملة نماء، وإنماء، لاعتبارات بشرية، وتنموية وسياسية، وغيرها؛ فالتفكير في قضايا الشباب، ومشكلاتهم واهتماماتهم، أدى خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى تحولات وتراكمات مهمة، حيث شهد هذا القرن تزايداً ملحوظاً بالاهتمام بهذه المسألة من قبل العديد من المختصين كعلماء الاجتماع، والنفس والتربية والانثروبولوجيا، ورجالات الخدمة الاجتماعية، والمهتمين بالقطاع الشبابي، إلى الحد الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بثقافة الشباب كثقافة فرعية متميزة، والتي تشير إلى وجود فكر وقيم، واتجاهات وعادات ولباس، وموسيقى خاصة بالشباب، تميزهم عن سائر الفئات الأخرى.

1 - أهمية الدراسة :

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في تسليط الضوء على حق الشباب ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية، إيمانا منا بأن رد الاعتبار لهذه الفئة سوف يسهم في الاستفادة من طاقاتهم الإبداعية، كذلك من الأسباب الموضوعية كون هذا الموضوع لم يلق

حظاً وافراً من البحث، وكون هاته الدراسة تندرج في قضايا حقوق الإنسان، وهي من القضايا الهامة التي تشغل الرأي العام والحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لذا تأتي هاته الدراسة لتؤكد مدى ضرورة اهتمام التشريعات الدولية والإقليمية وكذا المحلية بحق الشباب ذوي الإعاقة في الاندماج في الحياة السياسية.

ومن ثم، فإن البحث في موضوع حقوق الشباب في وضعية إعاقة – نموذج الحق في الممارسة السياسية-ليس بالأمر الهين، نظرا لكونه موضوعا متشعبا لا يصب في اتجاه واحد، بل يتداخل فيه ما هو قانوني بما هو سياسي واجتماعي ونفسي كذلك، الأمر الذي يتطلب معه الإلمام بكل هذه الجوانب، كما وأن البحث في هذا الموضوع يتسم بالندرة مقارنة مع باقي المواضيع القانونية والحقوقية - مثلا موضوع المشاركة السياسية للمرأة الذي يزخر بالعديد من الدراسات والأبحاث- خصوصا من زاوية ارتباطه بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كذلك فإنه توجب علينا العمل على نصوص قانونية في كثير من مراحل البحث بشكل مباشر.

2 - الإشكالية المحورية

إذا كان لفئة الشباب ذوي إعاقة حقوقا عديدة نصت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية وحتى الوطنية، وعلى رأسها الدستور المغربي لسنة 2011 الذي نص صراحة على «ملائمة» القوانين الوطنية للاتفاقيات الدولية، ومنها على الخصوص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإننا نجد أنفسنا في مواجهة سؤال إشكالي يمكن صياغته على الشكل التالي:

إلى أي حد استطاع المشرع المغربي تمكين الشباب في وضعية إعاقة من المشاركة الفاعلة في العمل السياسي؟ وما مدى فعالية النصوص القانونية الوطنية في تكريس هذه المشاركة؟

3 - الأسئلة الفرعية

إذا كان موضوع الدراسة يطرح إشكالية رئيسة مركبة، فإن فهمها والإجابة عنها يستلزم الخوض في مختلف مكوناتها بتفكيك جميع العناصر والإشكالات التي يحتويها الموضوع.

وتبعا لذلك، فإن معالجة المشاركة السياسية للشباب في وضعية إعاقة يتطلب محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الفرعية المتعلقة أساساً بما يلي:

- كيف نظمت المواثيق الدولية الحقوق السياسية لذوي الإعاقة؟
- هل يشارك الشباب المغربي الحامل للإعاقة حاليا في النشاطات السياسية والمدنية؟ وما هي درجة هذه المشاركة؟ وإلى أي حد تم القطع مع واقع التهميش والإقصاء والاستبعاد السياسي والاجتماعي الذي كان يعانيه الشباب قبل دستور 2011؟
- ما هي العوامل التي تجعل فئات من الشباب لا تشارك سياسيا ولا تنخرط مدنيا؟
- ما هي العقبات التي تواجه الشباب ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية؟ وما هي درجة قبول الشباب بالاختلاف سواء الديني أو القومي أو السياسي؟ وما هي مقترحات الشباب لتحقيق المشاركة السياسية والانخراط المدني؟
- ما هي المهارات والقدرات التي يحتاجها الشباب ذوي إعاقة لتحقيق مشاركة فعالة سياسيا ومدنيا؟ وما هي خصائص وشروط المشاركة المطلوبة التي بإمكانها الإسهام في الاندماج السياسي؟

4 - منهج الدراسة

إن دراسة هذا الموضوع قد فرضت علينا بحكم طبيعته وصعوبة منهجيته اعتماد منهج معين، وذلك راجع بالأساس إلى محاولة تفادي المرونة العلمية التي يفرضها اعتماد منهج واحد وتفاديا

أيضاً للنقص والقصور الذي قد ينتاب مضمون الدراسة، إذ استقر الرأي على اعتماد مقاربة تركيبية، تعتمد على عدة مناهج حيث تم اعتماد المنهج القانوني التحليلي الذي سيمكننا من تقديم قراءة علمية تحليلية للنصوص القانونية الدولية والإقليمية المنظمة لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية، دون إغفال الحديث عن مكانة هذا الحق في المواثيق الدولية، متبعين في ذلك أسلوب المقارنة بين الوضعيات المختلفة، لتتمكن من رصد مكامن القوة والضعف من أجل تطوير نقط القوة وتجاوز مواطن الخلل.

5 - قراءة تحليلية في المفاهيم الأساسية للدراسة

بداية لا بد من التأكيد على أن مختلف فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية تهتم بأوضاع الشباب واتجاهاتهم وقيمهم ودورهم في المجتمع، ويكاد هذا الاهتمام أن يكون عالميا، إذ أصبح مفهوم الشباب يحظى بالعناية والتحليل في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك على الرغم من اختلاف الإطار الذي تعالج منه قضايا الشباب وتتباين الأدوار وتتنوع المشكلات بتنوع السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تدرس منه الظواهر المتصلة بالشباب، غير أن هذا الاهتمام للأسف الشديد لا يطال الشباب في وضعية إعاقة، هاته الفئة في المجتمع لا تلقى الاهتمام الكافي من طرف مؤسسات الدولة في سياساتها العمومية، باستثناء بعض الأجهزة والهيئات التي تعمل على تعزيز وحماية حقوق الشباب ذوي إعاقة.

ومن ثم، فإن تحديد فترة الشباب يختلف باختلاف النظرة الموضوعية لمختلف العلوم التي تهتم بهذا الجانب، حيث يرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف المقاييس والمعايير التي يتم الاعتماد عليها في تحديد هذه الفترة، وتبعا لذلك، نؤكد على أنه يصعب تحديد تعريف واضح لمفهوم الشباب، وكل محاولات التحديد هي إجرائية ولغايات منهجية، وهذا راجع لتبني اتجاهات[5] مختلفة في تحديد مفهوم الشباب. وهنا يرى البعض من الباحثين على أن النمو الجنسي والفسيولوجي هو المحك الأول في هذا التصنيف. في حين يرى بعضهم أن النمو النفسي هو أهم هذه المعايير؛ في الوقت الذي يركز فيه البعض الآخر على أهمية تغيرات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وما يترتب عليها من تغير الأدوار الاجتماعية [6] .

وفي هذا السياق، تعرف الأمم المتحدة «الشباب» بأنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً. ولكن هذا التعريف قابل للتعديل، فوفقاً للتقرير العالمي عن الشباب لعام 2018، هناك 1,2 مليار شاب وشابة تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً، الأمر الذي يمثل 16 في المائة من عدد سكان العالم. ومن ثم، يختلف مفهوم عمر الشباب اختلافاً كبيراً بين البلد والآخر، أي أن مفهوم «الشباب» يمثل غالباً فئة غير مستقرة ومتغيرة باستمرار. وبالتالي فإن السياق يعد عنصراً هاماً في تحديد تعريف «الشباب» بالنسبة لليونسكو [7] .

وبالرجوع للتجربة المغربية، يلاحظ إلى حدود الساعة اختلاف- حتى داخل الأوساط الرسمية- فيما يخص تحديد الفئة العمرية المشمولة بوصف الشباب، ففي الوقت الذي تحددت فترة الشباب بمناسبة تحديد الحصة المخصصة لهم في انتخابات 25 نوفمبر 2011 بين 18 و 40 سنة، نجد أن المندوبية السامية للتخطيط استندت إلى التعريف الأممي في إصدار لها بعنوان « الشباب في أرقام»، حيث أكدت أن الانتقال إلى سن الرشد لا يكتمل بتاتاً قبل سن 24 ربيعاً، ومن جهة أخرى نجد وزارة الشباب والرياضة وظفت التعريف الذي تبنته مجموعة من الدول، وحددت فترة الشباب بين 15 و 29 سنة، وذلك منذ الاستشارة الوطنية الأولى لسنة 2001، وتبنت نفس التعريف في تقريرها الأخير حول « النهوض بفرص

ومشاركة الشباب « المنجز في الفترة2009 - 2010 ، هذا في الوقت الذي سمحت فيه بتجاوز عتبة 29 سنة في إستراتيجيتها الأخيرة خاصة في أوساط الفئات المحرومة. ومن ثم فهناك اختلاف بين الباحثين في تحديد الفترة العمرية للشباب، وجدير بالذكر هنا أن أغلب المنظمات الشبابية المغربية طالبت برفع سن الشباب إلى 35سنة.

وبالرجوع لما جاء في الإستراتيجية الوطنية المندمجة لسنة 2014 وجدنا مفهوم الشباب يحيل على المرحلة العمرية التي تتوسط مرحلة الطفولة وسن الرشد، إذ تعتبر مرحلة الشباب مرحلة مفصلية في حياة الفرد، ولا ينصرف فهمها إلى النضج البيولوجي والنفسي فحسب، بل يتعداه، حيث يكون الشباب مطالبين بتطوير مهاراتهم وقدراتهم [8] .

وفيما يخص تعريف المشاركة السياسية فهو من المفاهيم المثيرة للجدل والخلاف في الرأي بين الباحثين والسياسيين والكتاب والمهتمين بالشأن العام على حد السواء [9] ، فالبعض يحدد هذا المفهوم على أنه مجرد سلوك سياسي للمواطنين في اختيار النخبة الحاكمة، ويتسع هذا المفهوم لدى البعض ليشمل السلوك السياسي للمواطنين في صنع السياسات العامة وإتخاذ القرارات، واختيار النخب الحاكمة على كافة المستويات.

بيد أن مفهوم المشاركة السياسية وما يرتبط به من مفاهيم مجاورة أو محايثة مثل السلوك الانتخابي والعزوف والثقافة الانتخابية والمواطنة والسلوك المدني ... [10] يعتبر مجالاً واسعاً ومعقداً للبحث في مضمار العلوم الاجتماعية خاصة، والإنسانية بشكل عام؛ فمفهوم المشاركة السياسية في مدلوله الإيجابي يراد به الانخراط الفاعل المنتج في الحياة السياسية في مجتمع ما، وبكل ما يرتبط بها من انتماء منظم أو تعاطفي، ومن نشاط مستمر، وممارسة مسؤولة للحق الانتخابي، ونهج وسلوك سياسي واعٍ، وامتلاك ثقافة سياسية موجهة للتفكير والممارسة، مع اختلاف مستويات [11] هذه المشاركة بين الأفراد والشرائح الاجتماعية [12] .

ثم إن المشاركة السياسية هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة [13].

ومن هذا المنطلق، فإذا كانت قضايا الشباب متعددة ومتنوعة، فإن مسألة المشاركة الشبابية أصبحت موضوع الساعة اليوم وأكثر من أي وقت مضى، سواء في مجال البحث العلمي أو في ميدان السياسات الموجهة للشباب، وهي على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تتعلق بإطار أشمل هو مشروع الحداثة والبناء الديمقراطي، حيث تتنامى أهمية المشاركة الشبابية في الشأن العام، بوصفها إحدى أهم دعامات المواطنة وديمقراطية المشاركة لدى المجتمعات المعاصرة، فالمشاركة وبخاصة من جانب الشباب تعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة، وتجديد الدماء في شرايين النظام السياسي والاجتماعي للوطن، والمساهمة في حركة التنمية المتواصلة [14] .

وتأسيساً على ما سبق، فإن المشاركة السياسية للشباب ذوي الإعاقة تتجلى في صور عديدة منها: المشاركة السياسية في الانتخابات -بإعتبارها آلية ديمقراطية وممارسة حضارية[15] وعملية سياسية رسمية تمكن من التصويت أو الترشح على أحد المقاعد البرلمانية- أو شغل مناصب إدارية أو تنفيذية داخل الحكومة، أو الانضمام إلى الجمعيات والنقابات التي تهتم بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، أو المشاركة في عملية صنع القرار السياسي من خلال الانضمام إلى الأحزاب السياسية [16] .

وبصفة عامة، فإن المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في

إطار النظام السياسي، ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال[17].

وفي نفس السياق المتعلق بتحديد المفاهيم الأساسية لموضوع الدراسة، كان من الطبيعي وضع تعريف موجز لمفهوم الإعاقة، هذا المفهوم الذي تم تعريفه حسب منظمة الصحة العالمية بأنه مصطلح يغطي العجز، والقيود على النشاط، ومقيدات المشاركة. والعجز هي مشكلة في وظيفة الجسم أو هيكله، والحد من النشاط هو الصعوبة التي يواجهها الفرد في تنفيذ مهمة أو عمل. في حين أن تقييد المشاركة هي المشكلة التي يعاني منها الفرد في المشاركة في مواقف الحياة. ومن ثم، فالإعاقة هي ظاهرة معقدة، والتي تعكس التفاعل بين ملامح جسم الشخص وملامح المجتمع الذي يعيش فيه أو الذي تعيش فيه، كما عرفت إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم: كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين [18] .

وبالرجوع إلى التشريع المغربي، نجد القانون رقم 07.92 المتعلقة بالحماية الاجتماعية للأشخاص المعاقين[19] يحدد تعريف الإعاقة في المادة الثانية منه، إذ أشار إلى أنه يعتبر معاقاً بمفهوم هذا القانون كل شخص يوجد في حالة عجز أو عرقلة دائمة أو عارضة، ناتجة عن نقص أو قدرة تمنعه من أداء وظائفه الحياتية، ولا فرق بين من ولد معاقاً ومن عرضت له إعاقة بعد ذلك. كما عرف القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الشخص في وضعية إعاقة بأنه كل شخص لديه قصور أو انحصار في قدراته البدنية أو العقلية أو النفسية أو الحسية، بصورة دائمة، سواء كانت مستقرة أو متطورة، قد يمنعه عند التعامل مع مختلف الحواجز، من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين [20] .

فضلا عن ذلك، فقد ذهب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أبعد ما ذهب إليه القانون الإطار، حيث حدد المجلس تطور مفهوم الإعاقة بناء على ثلاثة نماذج؛ النموذج الطبي الذي تعتبر فيه الإعاقة مفهوماً مركباً قابلاً للتطور، متعدد الأبعاد وموضوعاً لا يزال قيد التطور، إذ تم التعامل مع الإعاقة في البداية من وجهة نظر طبية خالصة، واستند هذا النموذج على التصنيف الدولي للإعاقة المعتمد من قبل المنظمة العالمية للصحة سنة 1981، كما سبق وأن رأينا. أما النموذج الاجتماعي ينطلق من مبدأ أن الأسباب الصحية تكون ثانوية في إنتاج الإعاقة، وأن العوامل البيئية هي المصدر الأساسي للإعاقة بسبب العوائق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تمنع الأشخاص ذوي إعاقة من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية...الخ [21] .

علاوة على ذلك، فقد قدم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي – ضمن موضوع حول تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة نحو تربية دامجة، منصفة وناجحة- تعريفاً للإعاقة على أنها ضياع أو محدودية إمكانيات المشاركة في المجتمع والحياة العامة على قدم المساواة مع الآخرين، وتشخيص الإعاقة بهذا المعنى لا يركز على وجود الشخص في وضعية إعاقة في حد ذاته، وإنما على التفاعلات مع البيئة التي يعيش فيها...الخ [22] .

وبصفة عامة، فالإعاقة تعني الإصابة بقصور كلي أو جزئي بشكل دائم أو لفترة طويلة من العمر في إحدى القدرات الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية، وتتسبب في عدم إمكانية تلبية متطلبات الحياة العادية من قبل

الشخص المعاق واعتماده على غيره في تلبيتها، أو احتياجه لأداة خاصة تتطلب تدريبًا أو تأهيلًا خاصاً لحسن استعماله وإلى تربية خاصة تساعده على التغلب على إعاقته [23].

المبحث الأول: المشاركة السياسية للشباب ذوي إعاقة بين التشريع الدولي والوطني

لا جرم أن قضية الإعاقة كما سبق وأن رأينا في مقدمة هاته الدراسة، حظيت باهتمام بالغ في دستور المملكة المغربية لفاتح يوليوز2011، هذا الأخير الذي أكد من خلال التنصيص في ديباجته على مبدأ عدم التمييز بين الناس في الحقوق، إذ سعى إلى حظر ومكافحة كل أشكال التمييز [24]، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان، ومن ثم، لا بد من التأكيد على أن الدستور المغربي الجديد لسنة 2011 يعد من ضمن 26 دستوراً في العالم، التي تحظر بشكل صريح التمييز على أساس الإعاقة [25].

وعلى هذا الأساس، صادق المغرب على الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها في 8 أبريل 2009 [26]، بحيث تشكل هذه الإتفاقية ميثاقاً كونياً لحقوق الإنسان، وذلك من أجل رفع الحيف والضرر الذي يمس فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ببلادنا. إذ بعد مصادقة المغرب على الإتفاقية الدولية لتعزيز حقوق ذوي الإعاقة التزم بترسيخ مسلسل المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بتأهيل هؤلاء الفئات وتحضيرهم للانخراط في العمل السياسي.

وتبعا لذلك، سوف نعمل من خلال هذا المبحث على إبراز وضعية الشباب ذوي الإعاقة في المواثيق الدولية ومدى تمكينهم من المساهمة في الحياة السياسية (المطلب الأول) على أن نقوم بعدها بتشخيص واقع المشاركة السياسية للشباب في وضعية إعاقة في الممارسة العملية بالمغرب (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التكريس الدولي لحق المشاركة السياسية لذوي الإعاقة

استناداً إلى مقتضيات المواثيق والاتفاقيات الدولية، فقد أكدت المادة 25 [27] من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على إقرار وحماية حق كل مواطن في أن يشارك في إدارة الشؤون العامة [28]، والحق في أن يَنتخِب ويُنتخَب [29] ، وأن تتاح له فرصة تقلد الوظائف العامة [30] ، وتستند قائمة الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذا الحكم إلى المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد على عدم التمييز بين مختلف شرائح المجتمع في الحقوق [31] .

كما جرى أيضاً تناول الحقوق السياسية في عدد من الإتفاقيات الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان بما في ذلك الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الفقرة (ج) من المادة 5)، وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادتان 7 و8)، والإتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادة 41)؛ ثم على المستوى الإقليمي تم إدراج الحقوق السياسية في جملة صكوك منها البروتوكول الأول الملحق بالإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة 3)، والإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (المادة 23)، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المادة 13).

ومن ثم، فقد شهد العالم خلال السنوات السابقة حركة واسعة في مجالات تأهيل الأشخاص المعاقين، وقد اتسمت هذه الفترة بكثرة التجارب

الهادفة إلى تطوير رعاية الأشخاص المعاقين، إذ تعد محطة 13 دجنبر 2006 منعطفاً جديداً، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول إتفاقية خاصة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي تهدف إلى تعزيز وحماية وضمان التمتع الكامل والمتكافئ للأشخاص ذوي إعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فهذه الإتفاقية على على حد تعبير السيد عبد المجيد المكني هي معاهدة ملزمة قانوناً للأطراف التي وقعتها [32].

وفي سياق الحديث عن إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي إعاقة، وجدنا المادة 29 من الإتفاقية تؤكد في الفقرة الأولى على حق المشاركة في الحياة السياسية والعامة، حيث تضمن الدول الأطراف للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق السياسية، وفرصة التمتع بها على قدم المساواة مع الآخرين، وتتعهد بأن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، إما مباشرة وإما عن طريق ممثلين يختارونهم بحرية، بما في ذلك كفالة الحق والفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة كي يصوتوا ويُنتخبوا، وذلك بعدة سبل منها، كضمان أن تكون إجراءات التصويت ومرافقه ومواده مناسبة وميسرة وسهلة الفهم والاستعمال، وحماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت عن طريق الاقتراع السري في الانتخابات والاستفتاءات العامة دون ترهيب، وحقهم في الترشح للانتخابات والتقلد الفعلي للمناصب، وأداء جميع المهام العامة في الحكومة على شتى المستويات، وتسهيل استخدام التكنولوجيا المعينة والجديدة حيثما اقتضى الأمر، وكفالة حرية تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن إرادتهم كناخبين والسماح لهم، عند الاقتضاء، وبناء على طلبهم، باختيار شخص يساعدهم على التصويت [33].

استناداً إلى حيثيات المادة 29 نلاحظ أن الأشخاص في وضعية إعاقة لا يملكون فقط الحق في أن يَنتخبوا ويُنتَخبوا، وإنما يحق لهم أيضاً الحصول على هذه «الفرصة». وهذا يلزم الدول الأطراف بأن تضمن من خلال اعتماد تدابير إيجابية، حصول جميع الأشخاص المؤهلين على فرصة فعلية لممارسة حقوقهم في التصويت [34]. ومن ثم، لا يكفي توسيع نطاق حقوق التصويت ليشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إذ يتعين على الدول أن تكفل أيضاً تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة فعلياً، من إعمال حقهم في التصويت بأن تسهل، مثلاً، وصول مستخدمي الكراسي المتحركة إلى مراكز الاقتراع، وتيسر استخدام أجهزة تعين الأشخاص ذوي العاهات البصرية على التصويت ليدلوا بأصواتهم دون حاجة للمساعدة؛ أو تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة باختيار من يساعدهم في التصويت، فالتصويت في القوائم الانتخابية شرط أساسي لممارسة حق التصويت [35].

واستناداً لما جاء في المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، نستنتج أنها لم توضح ما قد تنطوي عليه المشاركة بصورة كاملة وفعالة في «الحياة السياسية والعامة» أو «في إدارة الشؤون العامة». بيد أن المعنى العادي المقصود في المادة 29 من إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي إعاقة لا يترك مجالاً للشك في أن الأشخاص ذوي الإعاقة يملكون الحق في المشاركة في جميع مناحي الحياة السياسية والعامة في بلادهم. ولا تمثل المشاركة في الحياة السياسية والعامة مجرد هدف في حد ذاته، وإنما تمثل أيضاً شرطاً أساسياً للتمتع بالحقوق الأخرى فعلياً. ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة وللمنظمات التي تمثلهم أن يعملوا، عن طريق المشاركة في إصلاح القوانين والسياسات العامة المتعلقة بالإعاقة، على إحداث تغييرات في المجتمع، وتحسين التشريعات والسياسات في مجالات الصحة وإعادة التأهيل والتعليم والعمالة والحصول على السلع والخدمات وكل مناحي الحياة الأخرى.

وفي هذا السياق، فقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة عند إعلانها العام الدولي للشباب

عام 1985، أربعة [36] أبعاد أساسية لمشاركة الشباب بمختلف أصنافهم حتى من ذوي الإعاقة، هذه الفئة التي نجدها في الواقع العملي تتعرض للتهميش المنهجي، وذلك بسبب الإعاقة التي تحد من فرص إدماجهم في الحياة السياسية [37] .

واعترافاً بإمكانات الشباب، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول إستراتيجية للشباب على الإطلاق (2014-2017) تحت عنوان «شباب ممكن، مستقبل مستدام»، تماشياً مع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب (2013) التي تدعو الأجيال الشابة إلى أن تساهم وتلتزم أكثر في عمليات التنمية.

بيد أن عام 2013 شهد نشر دليل حول «تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية: دليل الممارسات السليمة» وهو أول استعراض لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستراتيجيات البرمجة للمشاركة السياسية للشباب إلى جانب صندوق الاقتراع.

وفي عام 2016، من أجل زيادة تعزيز تنفيذ إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب والاستجابة لكل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا عالميا للشباب من أجل التنمية المستدامة والسلام – (Youth-GPS 2016-2020)[39].

وفي عام 2016، أطلِقت حملة عالمية «لا صفارا للترشح» وهي مبادرة مشتركة للعديد من الشركاء بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز النهوض بحق الشباب في الترشح للمناصب العامة، ومعالجة مسألة انتشار التمييز على أساس السن.

المطلب الثاني: واقع المشاركة السياسية للشباب ذوي إعاقة في التجربة المغربية

لا يخفى على كل متتبع للشأن الحقوقي، أن جلالة الملك محمد السادس ما فتئ يولي اهتماماً خاصاً لرعاية الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث شكلت الخطب الملكية والرسائل السامية لجلالته دوماً خارطة طريق لحماية حقوقهم والنهوض بها، ونخص بالذكر التوجهات السامية للرسالة الملكية الموجهة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 10 دجنبر 2008 بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية من أجل إبرام معاهدة لتسهيل ولوج ضعاف البصر والأشخاص ذوي الصعوبة في قراءة النصوص المطبوعة في الأعمال المنشورة، والمنظم في مراكش بتاريخ 18 يونيو 2013.

ومن ثم، فإن المسألة الشبابية في السياق السياسي المغربي رهان إستراتيجي لا محيد عنه، وأولوية تنموية لا مناص منها، إذ إن آليات تحقيق هذه الرؤية وشروط نجاحها ترتبط أساساً بعوامل كثيرة أهم[40] ها وأبرزها الإرادة السياسية والمناخ الديمقراطي ، ثم امتلاك استراتيجية وطنية تعبر عن اهتماماًت الشباب، وتعكس مطالبهم الاجتماعية والثقافية والسياسية وتقوض دعائم التناقضات التي باتت وضعية الشباب بالمغرب المعاصر وتسهم في تقليص الفوارق بين مكونات المجتمع [41] .

ومن هذا المنطلق، فقد تم بالفعل تبني استراتيجية وطنية مندمجة للشباب المغربي، حيث قامت وزارة الشباب والرياضة بشراكة مع المديرية العامة للجماعات المحلية (الترابية حاليا) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبدعم تقني من البنك الدولي ودعم من مركز مرسيليا للاندماج المتوسطي بصياغة وإعداد الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2023 التي ستشكل لا محالة إطاراً متميزاً لتخطيط وبرمجة جميع الأنشطة القطاعية لفائدة الشباب.

وفي نفس السياق، ومن أجل تدعيم حقوق

الشباب ذوي إعاقة، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان وآليته الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، في 13 غشت 2021، بإطلاق حملة توعية رقمية لتعزيز الحق في المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك لإذكاء الوعي بالحق في المشاركة والمساهمة في تعزيز سبل ممارستهم وبدون تمييز كما هو منصوص عليه في دستور المملكة المغربية وإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ شكلت الحملة فرصة للتأكيد على أن للأشخاص في وضعية إعاقة الحق في التصويت والترشح دون تمييز، وتشير المعطيات والمؤشرات[42] المتوفرة لدى المجلس من خلال تتبع ورصد مدى مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، إلى بداية تحول إيجابي على مستوى مشاركة هذه الفئة في الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021 بالمقارنة مع الانتخابات السابقة [43] .

علاوة على ذلك، فقد رصد المجلس الوطني لحقوق الإنسان قيام الأشخاص في وضعية إعاقة بتأطير عدد من أنشطة الحملات الانتخابية، وتم تسجيل نشاط وفيديو استعملت فيه لغة الإشارة، كما أن عدد من المنصات (الخاصة بالحملة) تتوفر فيها الولوجيات. في حين لم يتم تسجيل أي منشور انتخابي بطريقة البرايل، كما تم تسجيل تغييب أشخاص في وضعية إعاقة من المنشورات الانتخابية.

وفي ذات السياق، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة رقمية مهمة حول موضوع المشاركة السياسية للأشخاص ذوي إعاقة في مدينة الرباط بتاريخ 6 يوليو 2021، هذه الندوة التي أكدت السيدة آمنة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كلمتها الافتتاحية على أن المشاركة السياسية حق أصيل للأشخاص في وضعية إعاقة ولا يمكن نفيه أو منعه أو تقيده اجتماعيا وثقافيا بسبب الإعاقة[44].

كما أكد السيد دلامي باشارو [45] ، خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الرقمية السالفة الذكر، على أهمية المشاركة السياسية باعتبارها تمرينا ديمقراطيا وطرح الإشكاليات المتعلقة بممارسة هذا الحق، والتي تواجه الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يمثلون حوالي 15٪ من سكان العالم، كما شدد السيد باشارو على ضرورة محاربة التمييز ضد الأشخاص في وضعية إعاقة بكل أشكالها والعمل على فرض الإدماج قانونيا باعتباره حقا وليس ميزة.

يبد أن المشاركة السياسية والأهلية القانونية يجب أن تضمنها الدولة عبر تفعيل المشاركة الفعالة في العملية السياسية أو الانتخابية وإعمال المساواة دون تمييز من خلال تيسير الولوج إلى صناديق الاقتراع وإصلاح مجموعة من القوانين لتسهيل عملية المشاركة في الانتخابات والمشاركة في تدبير الشأن السياسي لكل فئات المجتمع [46] .

من جهتها، ذكرت السيدة سمية العمراني، نائبة رئيس التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، بأهمية انعقاد هذه الندوة الدولية باعتبارها محطة أساسية ومناسبة متميزة في السياق الوطني الحالي للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وأشارت أنها فرصة للتنبيه إلى ضرورة تبني برامج انتخابية دامجة للأشخاص في وضعية إعاقة في المجتمع، وإعمال الحق في الترشح كحق أساسي لترسيخ مساهمتهم الكاملة في الحياة السياسية [47].

وفي هذا الصدد، اعتبرت السيدة العمراني أن الانتخابات المقبلة تعد لبنة أساسية لإعمال الالتزامات الدولية والدستورية للمملكة ودعت إلى ضرورة تعبئة كافة الموارد لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من المشاركة السياسة ورفع الحواجز أمامها.

وتأسيسا على ما سبق، أجمع المشاركون في هذه الندوة الدولية على أهمية الاعتراف بالأهلية القانونية باعتبارها بوابة أساسية لإعمال مبدأ المساواة أمام القانون، وأكدوا على ضرورة تجاوز مفهوم القدرة «Ability» خلال تقييم مدى إمكانية وجودة ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقوقهم وتبني مفهوم التنوع البشري وتفعيل المساواة وعدم التمييز بجميع

أشكاله (التمييز المركب، المزدوج، المتعدد الأبعاد، المجالي...) فضلا عن ضرورة التصدي للوصم ومحاربة المقاربة الإحسانية التي تحول دون ولوجهم لحقهم في المشاركة السياسية، كما أكدوا على ضرورة اعتماد مقتضيات إتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة المادة 4 و 9 و29 و6 خلال تدقيق المعايير وإعداد المؤشرات التي تمكن من قياس مدى وجودة إعمال الحق في المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يولي أهمية بالغة لحقوق ووضعية الأشخاص ذوي إعاقة، إذ نجده يعمل بجهد لحماية حقوق هاته الفئة، وهو ما يتضح بجلاء من خلال تنظيمه لعدة أيام دراسية وندوات ولقاءات علمية تصب في حماية الحقوق السياسية لذوي الإعاقة، من قبيل: تنظيم ورشة في موضوع حقوق الأشخاص ذوي التوحد وفقا للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ 29 ماي 2014 [48]؛ تنظيم يوم دراسي حول حصيلة وآليات متابعة الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ 8 دجنبر 2017 [49]؛ تنظيم يوم دراسي بالعيون حول التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة يوم 15 غشت 2015؛ توقيع اتفاقية إطار بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة يوم 15 أبريل 2021...الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن تعبير المشاركة في الحياة السياسية والعامة يحمل عدة دلالات، فهو يشير من جهة، إلى المشاركة السياسية فيما يتعلق بالحق في التصويت والترشح للانتخابات، ويكتسي هذا الحق أهمية حاسمة لضمان حصول الشباب ذوي الإعاقة على فرص متساوية وضمان مشاركتهم وإشراكهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع، ومن جهة أخرى فإنه من خلال إعمال هذا الحق يمارس الأشخاص ذوي الإعاقة استقلالهم الذاتي الذي يشمل حرية تقرير اختياراتهم والحق في الاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون [50] .

وبالرجوع إلى الاستحقاقات الانتخابية المحلية والجهوية 2015 والتشريعية 2016، نلاحظ من خلال الاحصائيات المتداولة في التقارير السنوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه لأول مرة بالمغرب برزت بشكل لافت مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الاستحقاقات الانتخابية (شباب، نساء)، حيث ضمت لوائح المنتخبين 42 مرشح في وضعية إعاقة خصوصا ذوي الإعاقة الحركية والبصرية، تمكن 07 مرشحين من الحصول على مقاعد بالمجالس المحلية والجهوية؛ فضلا عن حصول مرشحة واحدة من ذوات الإعاقة الحركية على مقعد بغرفة البرلمان. وتعود هذه الحركية إلى رفع إذكاء الوعي السياسي وتقوية القدرات للجمعيات المناصرة لحقوق ذوي الإعاقة، و فتح نقاشات مع الأحزاب السياسية وتشجيع المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة.

علاوة على الدور المحوري لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني على تحسيس الشباب ذوي إعاقة بأهمية المشاركة في العمل السياسي والإدلاء بصوتهم وممارسة حقوقهم المدنية والسياسية التي كفلها الدستور والمواثيق الدولية؛ تنظيمات المجتمع المدني أعدت دلائل معيارية الأولى من نوعها بالمغرب على سبيل المثال: «دليل المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في المسلسل الانتخابي»، وحث الأحزاب السياسية على العمل بمقاربة مندمجة واستقطاب الكفاءات من ذوي الإعاقة وتعديل الاتجاهات والصور النمطية السلبية تجاه الأشخاص في وضعية إعاقة داخل الأحزاب، ثم الاستفادة من كفاءات هذه الفئة في مختلف الميادين التي تهم المجتمع ككل [51] .

ولا يجب أن ننسى الاستحقاقات الانتخابية ل8 شتنبر 2021، التي تعتبر محطة تاريخية هامة في البناء الديمقراطي للمملكة، هذه الاستحقاقات التي

تميزت بثلاثية مهمة (الانتخابات التشريعية والجماعية والجهوية)، والتي سيؤرخ لها بالانتخابات المتقدمة، بعد أن أقر المغرب إصلاحات إدارية هامة مست نظامه الترابي الجهوي.

ومن ثم، فإنها تشكل نقلة وطفرة بالغة الأهمية في المشاركة السياسية الكاملة للأشخاص في وضعية إعاقة، وقد حملت أجواؤها صورا حملت معان عميقة فيما يخص تنامي تعديل نظرة المجتمع السلبية واتجاهاته تجاه الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة، تمثلت هذه النقلة في مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في التصويت، وممارسة حقهم الدستوري بسلاسة وتعاون من القائمين على مكاتب التصويت، إضافة إلى مبادرات في غاية الأهمية من خلال الترشيح ضمن لوائح أحزاب مهمة، وقد توجت هذه الحركة فعلا بنجاح مجموعة من هؤلاء في الحصول على مقاعد، وهنا نذكر على سبيل المثال النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها انتخابات 8 شتنبر، حيث تمخض عنها فوز شاب كفيف بإسم الحزب الاشتراكي الموحد بمقعد في الانتخابات المحلية بمقاطعة أكدال بمدينة فاس [52] .

وتبعا لذلك، تؤكد الأستاذة هناء شريكي على أن المشاركة السياسية للشباب ينبغي أن تتعلق بدراسة القيم المرتبطة بالمشاركة في الشأن العمومي، وذلك عبر قياس مجموعة من المؤشرات، كالمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، والانخراط بالأحزاب السياسية، والجمعيات والنقابات [53].

المبحث الثاني: المشاركة السياسية للشباب ذوي الإعاقة بين الضعف والتأهيل

بالرغم من الجهود المبذولة في مجال الإعاقة ببلادنا، فإن أوضاع الشباب في وضعية إعاقة لا ترقى إلى مستوى طموح وانتظارات الفاعلين في هذا المجال، نظرا لغياب رؤية استراتيجية واضحة وسياسة عمومية مندمجة من شأنهما النهوض بحقوق الشباب والشابات في وضعية إعاقة للمساهمة في الحياة السياسية والعمل السياسي؛ فأزمة المشاركة السياسية لدى الشباب بصفة عامة، والشباب ذوي إعاقة بصفة خاصة ما زالت قائمة، إذ إن عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية جذب بشكل كبير اهتمام الدوائر السياسية والاجتماعية إلى دراسة هذا الموضوع من جوانب متباينة. ومن ثم تعتبر مرحلة الشباب ذات أهمية خاصة من المنظور السياسي، ففي هذه المرحلة يحاول الشباب الانتقال إلى مرحلة الرشد، ويصبحون أكثر إدراكًا للسياسة ويكونون مواقفهم الاجتماعية والسياسية التي يمر بها الشباب، وهنا يطرح السؤال حول الأسباب التي تؤذي إلى عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية؟ (المطلب الأول).

وكان من الطبيعي في ظل هذا الوضع، اعتماد مقاربة إصلاحية استباقية تهدف إلى رد الاعتبار للشباب ذوي إعاقة وتنزيل وتفعيل حقهم في المشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات التي تصب في مصالحهم، وهنا كان لزاما العمل على تعزيز مداخل المشاركة السياسية للشباب ذوي إعاقة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مكامن ضعف المشاركة السياسية للشباب في وضعية إعاقة

أضحى العزوف السياسي للشباب من ضمن أبرز الاختلالات العميقة التي تعتري المشهد السياسي المغربي بشكل لافت في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الانتماء للأحزاب السياسية أو الاهتمام بالشأن السياسي أو المشاركة في الانتخابات[54]. ومن ثم، فإن العزوف السياسي ينصب على عدم الاهتمام بالشأن السياسي بشكل عام، كما يمكن أن يعني أيضاً عدم وصول المواطن الذي هو في سن التصويت إلى مرحلة الإدلاء بصوته لفائدة لائحة معينة أو مرشح معين، بإرادته الحرة ودون وجود عائق قانوني أو مادي [55] .

وفي هذا الإطار، اعتبر الأستاذ مصطفى محسن على أن الانتخابات تعد محكاً أساسياً للمشاركة السياسية للشباب، إذ أشار إلى أن العزوف عن هذه المشاركة قد غدَا في مجتمعنا ظاهرة اجتماعية تتكرر وتنمو وتتواتر عبر الزمان والمكان، مما يجعلها فعلاً مستحقاً للدراسة والتأمل. وقد أبرز الأستاذ مجموعة من الأنماط المرتبطة بالعزوف، كالعزوف الموقفي[56]، وعزوف ناجم عن بدائل استقطاب متعددة[57]، وعزوف مبعثه عدة عوامل موضوعية بالأساس [58] ، وعزوف لا مبال ناتج عن نفور مجاني من المشاركة السياسية [59] .

وفي نفس السياق، حددت الأستاذة هناء شريكي أسباب امتناع الشباب عن ممارسة العمل السياسي نظرا لعدم تلبية احتياجات الشباب المادية، بل وأيضاً حاجته بالإحساس بمكانته ودوره داخل المجتمع؛ فضعف نسبة مشاركة الشباب في الحياة السياسية، والعمل الجمعوي ما هي إلا تمظهرات، وتجليات، عن عدم الرضا، وموقف من الاستياء، إذ لا يجد الشاب في المجتمع مؤسسات تستجيب لانتظاراته، لذا تظل الأسرة التنظيم المفضل والأسمى بالنسبة للشاب المغربي، ثم إن تراجع دور المؤسسة التعليمية ومكانتها عند الشاب المغربي، عزز احتفاظ الأسرة بجميع أدوارها التقليدية تجاه الأبناء [60] .

فضلا عن ذلك، فقد اعتبرت السيدة سلوى الزرهوني على أن تدني مشاركة الشباب في الانتخابات هو توجه يطبع مختلف الدولة، فهو لا يقتصر على سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية محددة، ولا يعتمد على نظام القيم أو طبيعة الأنظمة السياسية [61].

كما نجد من بين المعيقات التي تطال عملية المشاركة في الانتخابات، اللامبالاة وقلة اهتمام الشباب بالسياسة، ونقص المعرفة السياسية[62]، وضعف الإحساس بالواجب الانتخابي وتدهور صورة السياسيين وغيرها من الصعوبات الإدارية وضعف التواصل بين المواطنين والأحزاب والمرشحين؛ فمشكلة الامتناع عن التصويت متعددة الأبعاد، ويمكن تفسيرها من خلال العديد من العوامل التي تختلف من دولة لأخرى [63] .

وفي سياق الاستحقاقات الانتخابية ل8 شتنبر 2021، قمت بتجربة فريدة في إطار ملاحظة هذه الاستحقاقات الانتخابية الثلاثة (التشريعية والجماعية والجهوية)، وفي خضم عملية التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية ل8 شتنبر 2021 وتجميع معطياتها بموضوعية وتجرد وحياد، وتقييم ظروف تنظيمها وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية، تمكنت من معاينة وتسجيل مجموعة من الخروقات والتجاوزات السلبية، كما عاينت بعض الجوانب الإيجابية المرتبطة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في المجال السياسي، سواء خلال الحملات الإنتخابية للأحزاب السياسية، أو حتى بالنسبة ليوم الاقتراع.

بالنسبة للأمور الإيجابية التي رصدت خلال مرحلة الحملة الإنتخابية قيام بعض الأحزاب السياسية بوضع لوائحها الانتخابية المكونة من شباب وشابات من ذوي الإعاقة، هذه الأحزاب التي عملت على تكريس مضامين المواثيق الدولية والمقتضيات التشريعية التي تؤطر وتنظم حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في ممارسة العمل السياسي بمختلف تجلياته، والتي من بينها حق الترشح للانتخابات وتمثيل هذه الشريحة من المجتمع المهمشة، ثم أيضاً رصدت بعض مظاهر التواصل لبعض الأحزاب السياسية بنشاط وحيوية مع ذوي الإعاقة بمختلف شرائحهم، وذلك لفهم احتياجاتهم أو لتوضيح برامجها بشكل مبسط، وتحسيسهم بممارسة حقهم الدستوري في التصويت، غير أن المعلومات المتاحة للأشخاص ذوي إعاقة حول كيفية المشاركة السياسية سواء كناخبين أو مرشحين أو مراقبين نجدها قليلة جدا... الخ.

أما بالنسبة للجوانب السلبية التي قمت برصدها

أثناء مزاولة مهام الملاحظة المستقلة والمحايدة في مرحلة الحملة الانتخابية ومرحلة الاقتراع، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: عدم وجود محطات للنقل العمومي بالقرب من مراكز التصويت تمكن الشباب والأشخاص في وضعية إعاقة من تسهيل ولوجهم وانتقالهم إلى مراكز التصويت، كما لا يوجد داخل مراكز التصويت مرشدين ومرافقين لمساعدة ذوي الإعاقة وإرشادهم لمكاتب التصويت، فضلا عن انعدام الولوجيات[64] ببعض المراكز بالنسبة لذوي الإعاقة الحركية، وهنا أتقاسم معكم حدث بارز لا زال يؤرقني، إذ تصادفت وأنا ألج لمركز تصويت معين، انسحاب أحد الشباب من ذوي إعاقة من مركز التصويت لكونه لم يتمكن من صعود الدرج للإدلاء بصوته، وهذا أمر يجعل الشباب من ذوي إعاقة يستغنون عن المشاركة في الحياة السياسية.

ومن هذا المنطلق، سوف أبرز بشكل موجز بعض المشاكل العملية التي لا تسمح للشباب في وضعية إعاقة من الانخراط في العمل السياسي، وتفضيل العمل الجمعوي والرياضي، من قبيل ما يلي:

- نلاحظ أن النساء ذوات الإعاقة يواجهن عراقيل تعوق مشاركتهن السياسية، على أساس جنسهن ونوع إعاقتهن، أما الشباب ذوي الإعاقة فلا يتم استهدافهم كذلك في مختلف الجهود التي توجه إلى عموم الشباب؛

- نستنتج أن معظم النساء ذوات الإعاقة ومن غير ذوات الإعاقة على حد السواء يجدن صعوبة في الانخراط في الحياة السياسية، وفي المناصب القيادية على وجه الخصوص، بسبب عبء الواجبات الأسرية والأعراف الاجتماعية الرافضة لانخراط النساء في السياسة، كما نشير إلى أن للمجتمع الذكوري تأثيرا أكبر على قدرة المرأة الريفية على المشاركة السياسية؛

- نستنتج وجود صعوبة في تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مراكز الاقتراع، وفقدانهم الثقة نتيجة للوعود الزائفة للأحزاب السياسية [65] ؛

- نستنتج ضعف الحديث عن موضوع الإعاقة في الساحة السياسية الوطنية وضمن اهتمامات الأحزاب السياسية رغم أهميتها الاجتماعية وثقلها في الناخبين [66] ؛

- نلاحظ أيضاً عدم تحسيس وتعبئة الأشخاص ذوي الإعاقة بأهمية المشاركة في الحقل السياسي، لا سيما من خلال المنظمات والجمعيات [67] ؛

- الشعور بالاستبعاد من البرامج السياسية والاهتمامات الحزبية يعد أيضاً عاملاً من عوامل عدم مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة ويعزز الإقصاء الذاتي؛

- الوضع الفردي والاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة المتسم في غالبية الأحوال بالهشاشة، والمعاناة من التمييز والإقصاء، وعدم الاستفادة من الحقوق التي تخولها لهم النصوص التشريعية والمرجعيات الحقوقية الوطنية والدولية [68] ؛

- نستنتج ضعف تمثيلية الشباب في وضعية إعاقة داخل الأحزاب السياسية، بل حتى اهتمام الأحزاب السياسية بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة لا تحظى بالعناية والاهتمام ضمن البرامج الانتخابية للأحزاب[69] ؛

- ضعف نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات بمثابة رسالة واعية من الشباب إلى الدولة وإلى مختلف الفاعلين السياسيين من أجل تأهيل المشهد السياسي وتطوير عمل الأحزاب السياسية [70] ؛

- الأمية والبطالة وخاصة بين الشباب يضطلعان بدورين أساسيين في إحجام الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، حيث لا يتحقق الإشباع للحاجات الأساسية للشباب مثل إيجاد فرص عمل مناسبة والزواج وبناء حياته المستقلة بما يؤثر سلبا على قيام الشباب بالأعمال التطوعية بداية وانتهاء بالمشاركة السياسية في الحياة العامة؛

- يلاحظ أن بعض الأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصا الشباب منهم يعتبرون أنه من السهل ممارسة القيادة السياسية من أجل تعزيز مصالحهم، والدفاع

عن حقوقهم، عكس باقي الفئات من ذوي الإعاقة خصوصا النساء منهم، يكتفون بتلقي الخدمات التي تلبي الاحتياجات الفردية [71] ؛

- العزوف السياسي للشباب عن المشاركة في العمل السياسي مرتبط بتاريخ الانتكاسات التي عرفها المشهد السياسي بالمغرب والتي كانت من نتائجه ترسيخ قناعات لدى الشباب بأنه لا جدوى من العمل السياسي بسبب ما يعرفه من تزوير وفساد[72] ؛

- عدم قدرة وسائل الإعلام على بث القيم أو طرح النماذج السلوكية التي تغذي الممارسة الديمقراطية إذا تنقل وسائل الإعلام من القمة إلى القاعدة دون القيام بالتغذية العكسية، بمعني نقل ردود أفعال القاعدة إلى القمة.

إن ضعف المشاركة السياسية في المغرب يرجع بالأساس إلى عوامل سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية، فالتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرفه المغرب لا يوازيه سوى تخلف سياسي من أهم مظاهره الانفراد بسلطة اتخاذ القرار وغياب العقلانية في اتخاذها، وتكريس المنطق الشخصاني في تدبير الأمور السياسية بعيدا عن المنطق المؤسسي القانوني [73] .

المطلب الثاني: مداخل تعزيز المشاركة السياسية للشباب في وضعية إعاقة

مما لا شك فيه، إن الاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة خصوصا الشباب منهم، يشكل في حد ذاته سلسلة من الحلقات المتكاملة، حيث تعد مشاركتهم في الحياة السياسية أحد مظاهر اندماجهم في المجتمع [74] ، ونظرا لأهمية الشباب في الحياة السياسية، العاديين منهم وذوي الإعاقة، نجد المادة 29 من الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تؤكد على ضرورة تسهيل الولوج للمعلومات ولكل مراحل العمليات الانتخابية بما فيه تسهيل عملية تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة في اللوائح الانتخابية (المساعدة، وسائل الاتصال المناسبة) والتصويت داخل مراكز الاقتراع، كما أكدت على حق هؤلاء الأشخاص في الترشح للانتخابات، ودعوتهم إلى تأسيس منظمات خاصة بهم والانضمام إليها وإلى المشاركة في الحياة السياسية على جميع المستويات.

ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية والتنمية السياسية[75] إلا إذا قمنا بقياس نسبة المشاركة السياسية للشباب ذوي إعاقة في مجتمعنا ومقارنته بالمجتمعات الديمقراطية الرائدة، كما يجب أيضاً قياس مدى تمتع المواطنين الشباب بشكل عام، والشباب ذوي إعاقة بشكل خاص، بالحريات الطبيعية والمكتسبة، ومدى انتشار ثقافة حقوق الإنسان في البلد (نظرية وخطابا وممارسة)، ومدى السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بكل حرية دون خوف، أو عنف، أو ضغط، أو محاسبة. ومن ثم، فإن ديمقراطية الدول وتنميتها السياسية تقاس بنسب المشاركة السياسية، وانتعاش الثقافة السياسية، ومدى مساهمة مؤسسات الدولة ومجتمعها المدني في إثراء التنشئة السياسية لدى المواطن [76] .

وفي هذا الإطار ينبغي تعزيز المشاركة السياسية للشباب في وضعية إعاقة، من خلال ضمان ولوجهم إلى آليات هذه المشاركة أولا، وعبر تشجيع تمثيل أفضل في تدبير الشؤون العامة ثانيا، حيث إن البيئات الملائمة تضطلع بدور أساسي في النهوض بالمشاركة السياسية للشباب في وضعية إعاقة؛ فتوفير الولوجيات المعمارية أمر ضروري لتمكينهم من حضور الاجتماعات العمومية والولوج إلى مراكز الاقتراع شرط أساسي لتشجيع مشاركتهم السياسية [77]. كما لا يكفي توسيع نطاق حقوق التصويت ليشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إذ يتعين على السلطات العامة أن تكفل أيضاً تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة فعليًا، من إعمال حقهم في التصويت بأن تسهل، مثلاً، وصول مستخدمي الكراسي المتحركة إلى مراكز الاقتراع، وتيسر استخدام أجهزة تعين الأشخاص ذوي العاهات

البصرية على التصويت ليدلوا بأصواتهم دون حاجة للمساعدة أو تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة باختيار من يساعدهم في التصويت [78] .

بيد أنه في الواقع العملي وهذا أمر جلي ومنتشر، نجد معظم الشباب والنساء من ذوي إعاقة يستغنون عن المشاركة في العمل السياسي مقابل اهتمامهم المتزايد بالنشاط الجمعوي، خصوصا في الجانب الرياضي، وذلك لكون هذا المجال يسمح للأشخاص في وضعية إعاقة من إبراز إمكانياتهم ومواهبهم الذاتية بعيدا عن أية وصاية أو قيود أو استغلال [79] .

ولا شك أن الشعور بالإقصاء من برامج واهتمامات الأحزاب السياسية[80] يساهم في عدم مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم في الحياة السياسية ويعزز الاقصاء الذاتي لهذه الفئة من المواطنين، ولتجاوز ذلك، على الفاعلين السياسيين خاصة الأحزاب السياسية تشجيع المشاركة السياسية لهؤلاء الأشخاص وضمان تمثيلية أفضل لهم في إدارة الشؤون العامة [81] ، والاهتمام بقضاياهم وأخذها بعين الاعتبار.

ومن ثم فقد نص الدستور المغربي لسنة 2011 على إحداث عدد من الهيئات والآليات التشاركية التي من شأنها تشجيع مشاركة المواطنين في آليات صنع القرار على المستويين الوطني والمحلي، وسيكون من الضروري التأكد من تضمين تمثيل لأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الهيئات من خلال تدابير التمييز الإيجابية [82] .

ولن يتأتى ذلك، إلا من خلال التعامل مع ظاهرة العزوف السياسي التي أضحت ممارسة واقعية في المشهد السياسي والحزبي المغربي، والتي تفرض الوقوف على مسبباتها الحقيقية في مختلف مظاهرها وبلورة جهود واقعية وإجرائية لإعادة الثقة للشباب وتحقيق نوع من المصالحة بينه وبين الشأن السياسي بشكل العام والشأن الانتخابي على وجه الخصوص [83] .

وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على الدور البارز والهام مجلس الوطني لحقوق الإنسان في تغطية اهتمامات الأشخاص ذوي إعاقة، حيث نجده يولي من خلال استراتيجيته الرامية لفعلية الحقوق، أهمية خاصة لحماية الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز البناء الديمقراطي بشكل يضمن المشاركة الفعلية والفاعلة لكافة مكونات المجتمع خاصة الفئات الهشة، ومنها ذوي الاحتياجات الخاصة خصوصا الشباب منهم، وانطلاقا من مهامه كمؤسسة وطنية، حرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان دائما على تعزيز التشاور مع ذوي المصلحة والمنظمات التي تمثلهم والأسر باعتبارها شريكاً استراتيجياً من خلال مواكبة المنظمات غير الحكومية المهتمة بالحقوق السياسية لهاته الفئة من المجتمع، ودعمها في تقديم ترشيحها للجنة الاعتماد المحدثة طبقا لمقتضيات القانون المنظم لشروط وكيفيات الملاحظة[84] المحايدة والمستقلة للانتخابات، والتي تشرف على اعتماد الملاحظين. ثم أيضا إعمال وتنزيل مقتضيات المادة 29 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب اعتبار مبدأ الدمج والولوجية في مختلف جوانب ومراحل العمليات الانتخابية بما في ذلك استعمال لغة الإشارة في مختلف البرامج السمعية والبصرية المتعلقة بالانتخابات [85] .

إن انعدام فرص المعيشة باستقلالية داخل المجتمع، وعدم كفاية الخدمات، يؤدي إلى عزلة الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى اعتمادهم على الآخرين، وهنا تأتي أهمية المشاركة السياسية في جانبين أولاهما؛ كسر هذه العزلة، وجعلهم يشعرون بأنهم جزء من المجتمع وطرف فاعل فيه، وثانيهما؛ وجود ممثلين لهم بالسلطة التشريعية ليكونوا أكثر إلماماً بقضاياهم ومشكلاتهم ليدافعوا عنها ويحققوا نتائج أفضل.

ومن ثم، تعد المشاركة السياسية وسيلة لتعبير الفرد عن مشاعره وأفكاره والإدلاء برأيه، وترجع

أهمية المشاركة السياسية للشباب ذوي الإعاقة إلى فهم جوهر المشاركة، لأنها طريقة حياة تتخلل كل نسيج المجتمع لتتيح لكل مواطن أن يشارك في صنع القرارات التي تؤثر في حياته دون تمييز بين المواطنين على أساس العرق أو النوع أو الإعاقة أو غيرها؛ فالمشاركة حق ومسؤولية، فذوي الإعاقة لا يتساوون جميعا في التعرض للدرجة نفسها من الحرمان. فمثلا النساء ذوات الإعاقة يعانين التمييز على أساس جنسهن إضافة إلى معاناتهن من الإعاقة، ويزداد الحرمان تبعا لزيادة شدة الإعاقات وتعددها، فتصبح المشاركة وسيلة لتحقيق العدالة للمعاقين [86] .

وتبعا لذلك، سنبرز بعض الجوانب الإيجابية التي تحققت على المستوى العملي، حيث عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إشراك الأشخاص ذوي إعاقة ضمن لائحة الملاحظين والمكونين الخاصة بالمجلس، كما أدمج لغة الإشارة بالموقع الإلكتروني الخاص بملاحظة الانتخابات، فضلا عن ذلك، فقد تم إطلاق الآلية الوطنية لحماية المعاقين في شهر يوليو 2021، وهي حملة رقمية يسعى من خلالها إذكاء الوعي بالحق في المشاركة السياسية لذوي إعاقة والمساهمة في تعزيز سبل ممارسته على قدم المساواة وبدون تمييز، فالمشاركة السياسية لا تنفصل عن الوعي السياسي المتحصل بالتنشئة السياسية، كما لا تنفصل كذلك عن الثقافة السائدة في المجتمع [87].

واستناداً لمخرجات الندوة الرقمية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في 6 يوليو 2021 والمتعلقة بالمشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، وحيث تمخض عنها مجموعة من التوصيات غاية في الأهمية تتجلى فيما يلي [88]:

- ضرورة بلورة برنامج شمولي لإذكاء الوعي حول الإعاقة وإعداد برامج تكوينية لتعزيز قدرات كافة الفاعلين في هذا المجال بمن فيهم الأشخاص في وضعية إعاقة والمنظمات التي تمثلهم؛

- ضرورة العمل على تعديل القوانين الخاصة بالأهلية القانونية، وأيضاً القوانين الانتخابية لتصبح أكثر شمولية للأشخاص في وضعية إعاقة وملاءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- تعزيز الشراكات المؤسساتية في هذا المجال خاصة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والائتلافات العاملة في مجال ملاحظة الانتخابات باعتبار أهمية دورها في ترسيخ المقاربة الحقوقية ودعم فعلية هذا الحق.

ونفهم جلياً من خلال من سبق ذكره، أن المشاركة السياسية للشباب بصفة عامة، والشباب في ذوي الإعاقة بصفة خاصة، أصبحت مقياسًا حقيقيًا لدرجة تقدم الدول، فإذا ما تصاعدت وتيرة المشاركة بمختلف صورها وأشكالها بلغت هذه الدول مراتب متقدمة بين دول العالم. ومن ثم فإن المشاركة السياسية يجب أن تطال جميع شرائح المجتمع لأنها التعبير الحقيقي عن ديمقراطية الحكم، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تصور وجود حكم ديمقراطي دون مشاركة سياسية واسعة وشاملة لجميع مكونات المجتمع [89] ؛ فالارتقاء بوضعية وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في المجال السياسي، جزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة، وخصوصاً ضمن السياق الحالي لمراجعة وتجديد النموذج التنموي المغربي، وتحدي مشاركة كل مكونات المجتمع في إنجاح هذا النموذج، أفراداً ومجتمعاً محلياً وجهوياً أو وطنياً [90] .

خاتمة

ختاما، إذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة وبالحقوق المتساوية والثابتة لجميع أفراد الأسرة البشرية هو

أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، فإنه من باب أولى الاعتراف بحق الشباب بصفة عامة، والشباب ذوي الإعاقة بصفة خاصة، في المشاركة السياسية وفي المساهمة في اتخاذ القرار السياسي من داخل الأحزاب السياسية بإتاحة الفرصة للشباب ذوي الإحتياجات الخاصة للوصول إلى مراكز قيادية داخل الأحزاب السياسية، ومن جهة أخرى تشجيع الشباب على المشاركة السياسية من داخل الأحزاب السياسية بسن قوانين الأحزاب السياسية التي تحدد نسبة تمثيلية للشباب في أعلى الهرم القيادي، وهنا نذكر التوصية رقم 18 للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار النقاش العمومي المتعلقة بمراجعة الإطار القانوني للعمليات الانتخابية المقررة برسم سنة 2015، إذ جاء في التوصية ضرورة التفكير في أنسب الآليات لضمان التمثيلية السياسية للشباب في مجال الجماعات الترابية، والتنصيص على تدابير تحفيزية مالية لفائدة الأحزاب السياسية على أساس عدد الشباب من الجنسين المنتخبين البالغين أقل من 30 سنة.

وعند تطرقنا لواقع المشاركة السياسية للشباب ذوي إعاقة توصلنا لقناعة علمية مفادها، أن الشباب عموما هو ثروة الشعوب الحقيقية، فهو الحاضر والمستقبل، الأمل والطموح لكل تقدم وتنمية أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية، ولذلك يجب صون كرامة الشباب بإعادة الاعتبار لدورهم في المجتمع ومشاركتهم في الحياة السياسية والعامة.

وبناء على ذلك، فإن الفكرة الحاكمة لهاته الدراسة هي أن مسألة دعم المشاركة السياسية للشباب في وضعية إعاقة، مسألة حيوية وليست ترفاً ولا وجاهة سياسية، ولكنها ضرورية من أجل تحسين أوضاع ملايين من الشباب الذين يعانون من الإعاقة والتفاوت واللامساواة، وأن النجاح في وضع خريطة طريق لتحفيز المشاركة السياسية للشباب في وضعية إعاقة في المجال العام بكل مناطقه الفرعية شرطاً ضرورياً لحدوث تحول ديمقراطي حقيقي، وهو أمر ليس بالهين؛ فعملية التحول الديمقراطي في التجربة المغربية، تقتضي أن تتوازى وتتقابل محركات التغيير سواء القادمة من أعلى أو من أسفل من أجل حركة تراكمية دافعة لهذا التحول وقادرة على مأسسته وضمان استدامته أو توطيده على المدى الطويل، ويقتضي تحقيق هذا الهدف مجموعة من الأمور:

- **أولا:** تحديد المتغيرات الأكثر أهمية في التمكين السياسي للشباب ذوي الإعاقة؛
- **وثانيا:** فحص التحديات سواء كان مصدرها من مؤسسات الدولة أو من المجتمع وثقافته؛
- **وثالثا:** البحث عن مفاتيح لتفعيل المشاركة السياسية للشباب سواء عبر استخلاص العبر والدروس من تجارب أخرى أو عبر النقد الذاتي لتجربتنا.

ومن هذا المنطلق، كان من الطبيعي أن نتقدم ببعض المقترحات الكفيلة برد الاعتبار للحقوق السياسية لذوي الإعاقة وتمكينهم من المشاركة البناءة في الحياة السياسية، نوجزها كما يلي:

- تطوير وتفعيل التشريعات والقوانين الوطنية بما يتلائم مع المعايير الدولية التي تخص الأشخاص ذوي الإعاقة ؛
- إزالة الحواجز والعوائق البيئية المادية والمعلوماتية والسلوكية لتوفير بيئة ميسرة للشباب ذوي الإعاقة تسمح لهم بالمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاندماج والتمكين في المجتمع؛
- التوعية والتثقيف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتغيير الصورة النمطية عنهم؛
- تحفيز الأحزاب السياسية وتمكينها من منح الشباب فرصاً أكبر للمشاركة في هيئاتها التقريرية والمساهمة في صنع القرارات الحزبية وفي الترشح للانتخابات؛
- وضع الإعاقة على سلم الأولويات الوطنية لدى كافة الجهات المعنية وتوفير الموارد

المالية اللازمة لتنفيذ بنود الإتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

- دور الإعلام في تغيير الصورة والنظرة السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة سواء من خلال وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو المقروءة؛
- العمل على انضمام الشباب والشابات ذوي الإعاقة للأحزاب السياسية بصورة فعالة وتمثيل هذه الأحزاب في الانتخابات التشريعية؛
- تفعيل دور المنظمات والمجالس التى تهتم بأمور الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمها من خلال مؤسسات المجتمع المدنى.

لائحة المراجع

1. - تشكل الإعاقة مكوناً من مكونات التنوع الإنساني، باعتبارها نوعاً من الاختلاف الذي يتطلب التفهم، والاعتراف به، على كافة المستويات النفسية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واعتماد اللازم من السياسات والمبادرات لضمان التمتع بالحقوق والقيام بالواجبات.
2. - https://social.gov.ma/الأشخاص-في-وضعية-إعاقة/المحور-الأول-السياسة-العمومية-المندم/
3. - ظهير شريف رقم 1.16.52 صادر في 19 من رجب 1437 الموافق ل 27 أبريل 2016 بتنفيذ القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.
4. - عملت الوزارة على إنجاز البحث الوطني الثاني حول الإعاقة الذي أعطيت انطلاقته سنة 2014، والذي يتيح لجميع الفاعلين التوفر من معطيات كمية وكيفية حول واقع الإعاقة والأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا، وهو أمر ضروري لوضع برامج وأنشطة موجهة وفاعلة في الميدان.
5. - تتحدد تلك الاتجاهات في تعريف مفهوم الشباب فيما يلي: الاتجاه الديموغرافي وهو اتجاه يحدد مفهوم الشباب وفقا لمعيار السن، واتجاه بيولوجي يؤكد على ارتباط نهاية مرحلة الشباب بإكتمال البناء العضوي للفرد من حيث الطول والوزن واكتمال نمو الأعضاء والأجهزة الوظيفية الداخلية والخارجية في جسم الإنسان، واتجاه سيكولوجي يرى أن الشباب ليس مرحلة عمرية تتحدد بسن معينة وإنما حالة نفسية لها علاقة بالعمر الزمني، واتجاه اجتماعي ينظر للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط.
6. - إدريس بلاعلي، الشباب المغربي والمشاركة السياسية: من الإقصاء إلى التمكين السياسي، ضمن مؤلف جماعي (الاستحقاقات الانتخابية لمغرب سنة 2021)، مجلة المنارة للدراسات القانونية

والإدارية، مطبعة دار القلم للطباعة الرباط، أكتوبر 2021، ص 114.

7. - للمزيد من المعلومات حول مفهوم الشباب يراجع في ذلك الموقع الإلكتروني: https://ar.unesco.org/youth#strategy/09، تاريخ الاطلاع: 20 مارس 2022، الساعة 21:58.

8. - وزارة الشباب والرياضة، الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030، السنة 2014، ص 3.

9. - ياسر بوكلاطة، المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب على ضوء المبادئ الدستورية والتشريعات الوطنية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 26، مج 4، دجنبر 2020، ص 89.

10. - للمزيد من المعلومات حول مفهوم المشاركة السياسية، والعزوف السياسي، والانتخابات يراجع في ذلك: إدريس لكريني، الدستور الجديد وآفاق المشاركة السياسية، مجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد 1، ماي 2013، صص 13 12-.

11. - توجد ثلاثة مستويات للمشاركة السياسية هي: أ – مشاركة إيجابية : وهي تتفق مع المبادئ المعروفة مثل العدالة والحرية والمشاركة والديمقراطية والسعي نحو الإصلاح والتطوير. ب – المشاركة المتحيزة : هي التي تتجه نحو النظام السياسي السائد في المجتمع أو تتجه عنه .ج – المشاركة السلبية :هي التي يكون فيها الشخص عازفاً أو بعيداً عن المشاركة السياسية .

12. - مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17، يناير 2008، ص 10.

13. - ثريا الحلوي، دور الإعلام الجديد في المشاركة السياسية نموذج المملكة المغربية، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد 6، فبراير 2019، ص 329.

14. - للمزيد من المعلومات حول آليات تفعيل المشاركة السياسية للشباب يراجع في ذلك: أية عبد الله أحمد النويهي، آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية، سلسلة الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي، الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/ep=1735، تاريخ الاطلاع، 21 مارس 2022.

15. - عبد الوهاب كسال، محددات تعزيز المشاركة السياسية في العملية الانتخابية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، السنة 2021، ص 2.

16. - عبد الغني صابر، الحماية الدستورية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، المجلد 5، العدد 18، أكتوبر 2021، ص 284.

17. - حسين علوان البيج، المشاركة السياسية: الأهمية، الأنماط، الأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا-برلين، الطبعة الأولى 2020، ص 5.

18. - Mirelle Tremblay, « Le mouvement d'emancipation des personnes ayant des limitations fonctionnelles : de la reconnaissance des droits à la participation politique », Revue Developpement Humain, Handicap et Changement Social, volume 19, N° 2, 2011, p. 10.

19. - ظهير شريف رقم 1-92-30 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) بتنفيذ القانون رقم 07-92 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين.

20. - المادة 2 من القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

21. - اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، احترام حقوق وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بموجب إحالة ذاتية رقم 5-2012، مطبعة كانابرنت، ص 25.

22. - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة نحو تربية دامجة، منصفة وناجحة، رأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رقم 4/ 2019، يونيو 2019، ص 8.

23. - للمزيد من المعلومات حول مفهوم الإعاقة يراجع في ذلك الموقع الإلكتروني الخاص بويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/إعاقة .

24. - نصت المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أواللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيًا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب».

25. - وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، السياسات العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، نونبر 2015، ص 7. الموقع الإلكتروني: www.social.gov.ma.

26. - نشرت إتفاقية حقوق الاشخاص في وضعية اعاقة وبرتوكولها الملحق بالجريدة الرسمية عدد 5977 بتاريخ 12 شتنبر 2011.

27. - المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.

28. - تمثل المشاركة في إدارة الشؤون العامة المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مفهوماً واسعاً ذا صلة بممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية. وهو يشمل شتى أوجه الإدارة العامة وتحديد وتنفيذ السياسة العامة التي ستتبع على الأصعدة الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية . ويشمل أيضاً المشاركة في المناقشات العامة والمظاهرات السلمية. ويجب أن تحدد في الدستور والقوانين الأخرى كيفية توزيع السلطات، والوسائل التي ستتاح للمواطنين الأفراد كي يمارسوا حقهم في المشاركة في الشؤون العامة.

29. - يمكن القول إن الحق في التصويت هو أهم الحقوق السياسية . إذ إن تنظيم انتخابات دورية نزيهة يعد أمراً أساسياً لضمان شعور الممثلين بأهنم محاسبون أمام الناس عما يمارسونه من سلطات تشريعية أو تنفيذية تعهد إليهم. ويجب أن تجرى تلك الانتخابات بصورة دورية على فترات لا تكون متباعدة أكثر مما ينبغي للتحقق من أن سلطة الحكومة ما زالت قائمة على التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

30. - تتناول الفقرة الفرعية (ج) من المادة 25 حق المواطنين والفرص المتاحة لهم لتقلد مناصب في الخدمة العامة على قدم المساواة. وينص هذا الحكم على جواز فرض قيود أوسع من القيود المعترف هبا فيما يتعلق بالحق في التصويت والترشح للانتخابات . وفضلاً عن القيود «المعقولة» المعترف هبا فيما يتعلق بالحقوق السياسية، فإن فرصة تقلد الوظائف العامة لا تُكفل إلا «على قدم المساواة». وبالتالي فإنه ليس ثمة ما يمنع الدول الأطراف من وضع شروط لتقلد الوظائف العامة من قبيل تحديد السّن الدنيا أو المستوى الدراسي أو معايير الاستقامة أو مؤهلات خاصة.

31. - نصت المادة 7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن الناس جميعا سواء أمام القانون، وهم متساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز.

32. - عبد المجيد المكني، التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، مداخلة ضمن ندوة دولية بعنوان (من أجل إعمال فعلي لإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها)، الرباط 14 ماي 2009، منشورات المجلس

الاستشاري لحقوق الإنسان، سلسلة الندوات، 2010، ص 27.

33. - فيما تنص الفقرة الثانية من المادة 29 من نفس الإتفاقية على: أن تعمل الدول الأطراف على نحو فعال من أجل تهيئة بيئة يتسنى فيها للأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا مشاركة فعلية وكاملة في تسيير الشؤون العامة، دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وأن تشجع مشاركتهم في الشؤون العامة، بما في ذلك المشاركة في المنظمات والرابطات غير الحكومية المعنية بحياة البلد العامة والسياسية، بما في ذلك أنشطة الأحزاب السياسية وإدارة شؤونها، وإنشاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والانضمام إليها كي تتولى تمثيلهم على كل من الصعيد الدولي والوطني والإقليمي والمحلي.

34. - Mirelle Tremblay, op.cit., p. 10.

35. - Saloua Zerhouni, Jeunes et Participation politique au Maroc, Rapport dans le cadre du programme d'etudes « Lien social au Maroc : quel rele pour l'Etat et l'ensemble des acteurs sociaux ». IRES, juin 2009, P. 26.

36. - تتجلى تلك الأبعاد فيما يلي:

- المشاركة الاقتصادية المتمثلة في فرصة عمل؛
- المشاركة السياسية في صنع القرار والسلطة؛
- المشاركة المجتمعية والتطوع بهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة؛
- المشاركة الثقافية.

37. - Irene Bono, « Une lecture d'economie politique de la participation des jeunes au Maroc a l'heure du printemps arabe », Revue Internationale de Politique Comparee, Vol20, N°, 2014, p. 159.

38. - يركز برنامج Youth-GPS على المشاركة المدنية والسياسية، من بين مجالات أخرى، ويستجيب للشواغل التي عبر عنها الشباب في مختلف المحافل العالمية والإقليمية والوطنية، وللطلب المتزايد على جميع المستويات للحصول على الدعم المتطور والاستراتيجي في برامج الشباب في جميع سياقات التنمية

39. - في عام 2010، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي قرار «مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية» في دورته الثانية والعشرين بعد المائة وفي عام 2013، أنشأ منتدى البرلمانيين الشباب. ومنذ ذلك الحين، نشر الاتحاد البرلماني الدولي دراستين، واحدة في عام 2014 وأخرى في عام 2016، تقومان على استبيان من البرلمانات الأعضاء في جميع أنحاء العالم بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية.

40. - رشيد أمشنوك، الشباب المغربي بين تحديات الاندماج ورهانات السياسات العمومية: الإستراتيجية الوطنية للشباب 2015-2030 نموذجا، مجلة إتجاهات سياسية، العدد 9، السنة 2019، ص 68.

41. - وزارة الشباب والرياضة، مرجع سابق، ص 6.

42. - تتحدد تلك المعطيات والمؤشرات فيما يلي:

- ارتفاع نسبة ترشيح الأشخاص في وضعية إعاقة حيث بلغ، حسب المعطيات المتوفرة لدى المجلس، أن عدد الذين حصلوا على التزكية 120 مرشحا ومرشحة أي بزيادة 60 في المائة بالمقارنة مع الاستحقاقات السابقة التي لم تتجاوز 50 مرشحا ومرشحة؛
- حاز عدد من المرشحين والمرشحات على مراتب متقدمة في اللوائح الانتخابية بما فيه وكالة اللائحة؛
- تشكل النساء 13 في المائة من مجموع الترشيحات وحوالي 5 في المائة منهن يتصدرن رئاسة اللائحة؛
- منح 15 حزبا من أصل 31 التزكية للأشخاص في وضعية إعاقة بينما في الانتخابات السابقة لم يتجاوز عدد الأحزاب التي وضعت ثقتها في الأشخاص في وضعية إعاقة إلا 3 أحزاب؛
- تقدم 73 في المائة من المرشحين والمرشحات للمجالس الجماعية، و 22 في المائة للمجالس الجهوية، و 5 في المائة لمجلس النواب؛

- استعملت 3 أحزاب لغة الإشارات في حملتها الانتخابية.

43. - المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم واحد، ثلاث استحقاقات، الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات التشريعية والجماعية والجهوية ل 8 شتنبر 2021، شتنبر 2021، ص 40، الموقع الإلكتروني .www.cndh.ma.

44. - مداخلة السيدة آمنة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أشغال الندوة الرقمية حول موضوع المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة: الوضعية الراهنة والتجارب الدولية المقارنة، المنظمة بمدينة الرباط بتاريخ 6 يوليو 2021.

45. - مداخلة السيد دلامي باشارو عضو اللجنة الأممية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي إعاقة في أشغال الندوة الرقمية حول موضوع المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة: الوضعية الراهنة والتجارب الدولية المقارنة، المنظمة بمدينة الرباط بتاريخ 6 يوليو 2021.

46. - Saloua Zerhouni, op.cit., PP. 11-12.

47. https://www.cndh.ma/ar/actualites/ndw-dwly-hwl-hqwq-lshkhs-fy-wdy-q-khbr-wtnywn-wd-wlywn-ywkdwn-l-drwr-tfyl-lmshrk-lsysy-lfl

48. - نظم تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورشة في موضوع «حقوق الأشخاص ذوي التوحد وفقا للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» ، وذلك يوم الخميس 29 ماي 2014 بمقر المجلس بالرباط انطلاقا من الساعة الثالثة بعد الزوال. وتندرج هذه الورشة في إطار الحملة التواصلية الوطنية الأولى حول التوحد التي تم إطلاقها في فاتح أبريل الماضي تحت شعار «أنا مختلف مثلك» من لدن تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبتعاون مع منظمة جايسي الرباط (الغرفة الفتية الدولية بالرباط) والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب. للمزيد من المعلومات يراجع في ذلك: https://www.cndh.ma/ar/blgt-shfy/wrsh-fy-mwdw-hqwq-lshkhs-dhwy-ltwhd-wfq-lltfqy-ld-wly-lhqwq-lshkhs-dhwy-lq

49. - تخليدا لليوم العالمي للأشخاص في وضعية إعاقة، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوما دراسيا تحت عنوان «ثمان سنوات بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: الحصيلة وآليات متابعة الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، وذلك يوم الجمعة 8 دجنبر 2017 على الساعة الثانية بعد الزوال بمقره بالرباط.

50. - William Aseka Oluchina, The Right To Political Participation For People With Disabilities In Africa, African Disability Rights Yearbook, 2015, P. 313 - لتسهيل تصويت الأشخاص في وضعية إعاقة تم اعتماد مجموعة من الإجراءات التيسيرية منها :احترام المعايير المعمول بها من ولوجيات معمارية و تبسيط المعلومات و جعلها في متناول الجميع، فضلا عن التأكيد على أهمية المرافق للمصوتين ذوي الإعاقة المركبة والحث على ضرورة ضمان حرية التصويت لذوي الإعاقة البصرية.

51. - لتسهيل تصويت الأشخاص في وضعية إعاقة تم اعتماد مجموعة من الإجراءات التيسيرية منها :احترام المعايير المعمول بها من ولوجيات معمارية و تبسيط المعلومات و جعلها في متناول الجميع، فضلا عن التأكيد على أهمية المرافق للمصوتين ذوي الإعاقة المركبة والحث على ضرورة ضمان حرية التصويت لذوي الإعاقة البصرية.

52. - تصريح الشاب الكفيف زكرياء التلمساني الفائز بمقعد في الانتخابات الجماعية بمدينة فاس لقناة الثانية، الموقع الإلكتروني: https://2m.ma/ar/

news/زكرياء-التلمساني-مكفوف-يفوز-في-الانتخابات-الجماعية-بفاس20210911-/.

53. - هناء شريكي، الشباب المغربي والقيم بين الثبات والتغير، مجلة رهانات، العدد 41، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية مدى، السنة 2020، ص 1.
54. - إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 11.
55. - فاطمة غلمان، إشكالية العزوف السياسي في المغرب: الانتخابات التشريعية نموذجا، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 33، يناير 2009، ص 208.
56. - عزوف موقفي مبني ومؤسس وواع بأهدافه ومراهناته السياسية والاجتماعية.
57. - مثل الانشغال بثقل الأعباء اليومية وبعض أشكال التدين والتصوف أو تفضيل العمل الجمعوي والثقافي...الخ.
58. - مثل الأمية والفقر المادي والمعنوي والعوائق الجغرافية وتعقيدات أو مشكلان فنية وتنظيمية وإدارية مرتبطة بأسلوب الاقتراع في الانتخابات...الخ.
59. - مصطفي محسن، مرجع سابق، ص ص 12-11.
60. - هناء شريكي، مرجع سابق، ص 20.
61. - Saloua Zerhouni, op.cit., p. 11.
62. - تعتمد الكفاءة السياسية للشباب على درجة المعرفة المكتسبة في هذا المجال وقدرتهم على إصدار أحكام سياسية.
63. - Saloua Zerhouni, op.cit., p. 13.
64. - الولوجيات: مبدئياً، تشكل الولوجيات شرطاً قبْلياً أساسياً لمشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في المجتمع بشكل متساوٍ وتام، الأمر الذي يستدعي التصدي الكامل للحواجز والاختالات التي تقف عائقا أمامهم كيفما كانت)فيزيائية أو تنظيمية، أو ثقافية، أو تمثُّلية...(. يتعلق الأمر بمجموع الإمكانيات الاقتصادية والمادية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية التي تضعها الدولة والمجتمع رهن إشارة هؤلاء الأشخاص، لأجل الوصول إلى كافة الفضاءات الاجتماعية والمصالح والخدمات والمنتوجات والأنشطة، بما في ذلك فضاء المعلومات والمعارف والخبرات.
65. - حوار مع السيد جمال بنصال رئيس جمعية نادي المجد الرياضي للمكفوفين وضعاف البصر بفاس بتاريخ 26 مارس 2022، على الساعة 11:00.
66. - Ministre de la Solidarite, de la Femme, de la Famille et du Developpement Social, vers une politique nationale pour la promission des droits Des personnes en situation de handicap au Maroc : orientations strategiques 2015, Organisation des Unies pour l'ediction, la science et la culture, p 38.
67. - حوار مع السيد جمال بنصال رئيس جمعية نادي المجد الرياضي للمكفوفين وضعاف البصر بفاس بتاريخ 26 مارس 2022، على الساعة 11:00.
68. - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 6.
69. - غياب الديمقراطية داخل الأحزاب وغياب برامج حزبية واضحة المعالم ومتميزة تختلف من حزب لآخر، عدم منح الشباب الفرصة داخل الأحزاب السياسية للترشح للانتخابات التشريعية والجماعية.
70. - إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 14.
71. - Raymond Berger et Esther Filion, « Les etudiants et etudiantes handicapes de l'UQAM : vers un veritable agir collectif », Revue de Nouvelles Pratiques Sociales, volume 8, N°1, 1997, p. 142.
72. - المختار بنعبدلاوي، مداخلة في ندوة حول المشاركة السياسية للشباب في أفق الانتخابات المقبلة، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية مدى، يوم 11 يونيو 2011، ضمن مجلة رهانات، العدد 20، دار النشر سوماكرام الدار البيضاء، خريف 2011، ص 62.
73. - نبيل الأندلوسي، معيقات المشاركة السياسية بالمغرب: مقاربات للمنطلقات والخلفيات، مجلة رهانات، العدد 17، مركز الدراسات والأبحاث

الإنسانسنية، شتاء 2010، ص 15.

74. - Ministre de la Solidarite, de la Femme, de la Famille et du Developpement Social, op.cit., p 38.

75. - للمزيد من المعلومات حول التنمية السياسية يراجع في ذلك المرجع التالي: باية يـن جدي، المشاركة السياسية كآلية لتحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات والحلول، مجلة الحوار الفكري، العدد 14، السنة 2017، 635.

76. - جميل حمداوي، الشباب العربي والمشاركة السياسية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 22، مارس 2019، ص 81.

77. - توفير الولوجيات المتعلقة بالإتصال)الكتيبات، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، والمواقع الإلكترونية(أساسي للحصول على المعلومات والمشاركة في النقاشات واتخاذ القرارات المناسبة. لذا، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المعلومات في المجال السياسي، سواء تعلق الأمر بالترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالعمليات السياسية أو البرامج السياسية ... أو من خلال تطوير وإدماج وسائل بديلة للاتصال في التواصل السياسي)لغة الإشارة، طريقة برايل،...(أو عبر تسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى مراكز الاقتراع خلال العمليات الانتخابية وتسهيل تصويتهم إما بشكل مباشر أو عن طريق المراسلة أو عن طريق التفويض بالنسبة للأشخاص الذين لا يستطيعون الحركة..إلخ.

78. - عبد الغني صابر، مرجع سابق، ص 277.

79. - فاطمة غلمان، مرجع سابق، ص 214.

80. - أصبح من الضروري جعل الأحزاب السياسية مسؤولة عن مشكلة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال رفع الوعي وإجراءات الاتصال من أجل تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة داخل الأحزاب السياسية في جميع المستويات، وبالتالي تمهيد الطريق لتمثيل أفضل على المستوى المشهد السياسي؛ وتشجيع الأحزاب السياسية على مراعاة المخاوف بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة.

81. - Ministre de la Solidarite, de la Femme, de la Famille et du Developpement Social, op.cit., p 39.

82. - Ibid., p. 39.

83. - فاطمة غلمان،، مرجع سابق، ص 214.

84. - ظهير شريف رقم 162.11.1 صادر في فاتح ذي القعدة 1432 (29 سبتمبر 2011(بتنفيذ القانون رقم 11.30 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات .

85. - المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا وقربا من المواطنات والمواطنين، سلسلة المساهمة في النقاش العمومي رقم 9، مارس 2015، ص 3.

86. - حنان أبوسكين، الأشخاص ذوي الإعاقة بمصر والمشاركة السياسية بعد ثورة 25 يناير، مقال منشور في الموقع الإلكتروني للمركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/ep=10801، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2022.

87. - نبيل الأندلوسي، مرجع سابق، ص 17.

88. - للمزيد من المعلومات حول محتوى ومضامين الندوة يراجع في ذلك الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

89. - عبد الغني صابر، الحماية الدستورية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، المجلد 5، العدد 18، أكتوبر 2021، ص 282.

90. - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 6.